

عن فقراء الريف نتحدث

٢٠٢١-١١-٢٨

كتبت من قبل أن البرنامج القومي لتطوير الريف المصري، هو أهم مشروع عمراني واجتماعي تشهده مصر من أكثر من قرن، إذ يمس حياة قرابة نصف عدد المصريين. ولذلك، فإنه من الضروري أن تسهم الجامعات ومراكز البحوث وأصحاب الفكر في الشرح والمتابعة والتقييم، حتى يتم إتمامه على أسس تضمن له الاستدامة والنجاح. تنبع أهمية هذا المشروع من أنه يسعى لتغيير وجه الحياة المادية في الريف، وتطوير بنيته التحتية لتوفير الخدمات الأساسية. أتى هذا المشروع بعد سنوات عديدة من تركيز خطط التنمية على مناطق الحضر، مما رسخ الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين المدينة والقرية في مصر وازدياد نسب الفقر والفقراء في الريف. لذلك، اهتمت للغاية عندما استمعت إلى حديث للدكتور أحمد عبد الموجود الأستاذ بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، أشار فيه إلى بحث عن فقراء الريف أصدره المركز عام ٢٠٢١، فسارعت بالاطلاع عليه.

يشير تقرير **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء** عن نتائج بحث: الدخل والإنفاق والاستهلاك في مصر، إلى أن نسبة الفقراء — بمعنى الأفراد الذين ليس لديهم القدرة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية للفرد/للأسرة— بلغت عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ نحو ٢٩.٧% من عدد السكان، وذلك مقابل ٣٢.٥% في ٢٠١٧/٢٠١٨، أي بانخفاض ٣% في عامين، وهو أول انخفاض في هذه النسبة منذ عام ٢٠٠٠. ولكن هذه النسبة لا تتوزع بين المحافظات بشكل متقارب، فترتفع في ريف الوجه القبلي إلى ٥٧% وتنخفض إلى ١٩.٧% في ريف الوجه البحري. وينطبق نفس الشيء على سكان الحضر، فترتفع نسبة الفقراء في حضر الوجه القبلي إلى ٢٧.٤% بينما تقل في حضر الوجه البحري إلى ٩.٧%. وكانت أعلى نسبة للفقراء في محافظتي سوهاج وأسيوط، تليهما قنا.

ركز البحث الذي أجراه المركز على فقراء الريف من خلال تطبيق استبيان على عينة من محافظات الوجهين البحري والقبلي وفقا لعدد من المعايير شملت فئات العمال الزراعيين، والحائزين على أراض زراعية أقل من ٦ قراريط، والأسر التي تعيلها امرأة، وعمال الخدمات. وتم تنفيذ البحث على ١٠٠٠ أسرة في خمس محافظات هي الشرقية والمنوفية ودمياط وبنى سويف وسوهاج بمعدل ٢٠٠ أسرة لكل محافظة.

كانت أهم الخصائص الاجتماعية لأفراد العينة أن ٦٤.٨% منهم يقعون في المرحلة ٢٠-٥٠ سنة وهي فترة العمل والنشاط الإنتاجي، وأن ٧٦.١% متزوجون وأرباب أسر، وأن ٥٥% زاد عدد أفراد أسرهم على ٥ أفراد، وأن ٦٣% لا يعرفون القراءة والكتابة، وبلغت نسبة السيدات المعيلات ١٥%.

ومن الخصائص الجديرة بالذكر أن ٩٧% من أبناء الأسر التحقوا بالتعليم، دون فارق يُذكر بين الذكور والإناث أو بين الوجهين البحري والقبلي، مما يشير إلى مكانة التعليم في تفكير الأسرة المصرية. والنتائج التي وصل إليها البحث عديدة وتهتمُّ كُلُّ المهتمين بواقع الريف وتطويره. وأريدُ أن أتوقف أمام النتائج الخاصة بمدى استفادة المواطنين من الخدمات الاجتماعية والصحية التي توفرها لهم الدولة. وإذا بدأنا بالوحدات الاجتماعية التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي، فإن نسبة المستفيدين من أفراد العينة ٥٤.٥% في ريف الوجه البحري، ٥٩.١% في ريف الوجه القبلي. وتمثلت الخدمات في معاش الضمان الاجتماعي ومعاش تكافل وكرامة، ومساعدات نقدية، وأخرى غذائية في المواسم. وتشير هذه الأرقام إلى لغز عدم استفادة نسبة كبيرة من الفقراء من الخدمات التي تُوفرها الدولة لهم. وأرجع أفراد العينة ذلك إلى عدم معرفتهم أصلاً بهذه الخدمات وأماكن تقديمها، وبسبب الإجراءات الإدارية اللازمة التي تستغرق وقتاً، بالإضافة إلى سلوكيات بعض الموظفين وعدم الكفاءة.

ولذلك، يقترح مؤلفو البحث ضرورة تطوير الإطار المؤسسي وتدريب العاملين في الوحدات الاجتماعية وتبني نظم للمتابعة والرقابة على الأداء، وتوفير مناخ من الشفافية، وضرورة إعلام المواطن أسباب عدم الموافقة على طلبه للحصول على إحدى الخدمات. أما بالنسبة للخدمات التي تقدمها الوحدات الصحية التابعة لوزارة الصحة، فقد بلغت نسبة المستفيدين من أفراد العينة منها ٨٧.٢% في الوجه البحري، ٧٦.٨% في الوجه القبلي. واختلفت نسب معرفة أفراد العينة بالخدمات التي تُقدمها تلك الوحدات من خدمة لأخرى، فبلغت بخصوص خدمة الكشف المجاني ٧٠.٦% (٨٠% في الوجه البحري، ٥٦.٤% في الوجه القبلي)، وخدمة الحصول على الأدوية مجاناً ٥٨.٦%، (٦٨.٤% في الوجه البحري، ٤٣.٩% في الوجه القبلي)، وخدمة التطعيم المجاني للأطفال ٥٤% مع وجود فارق ضئيل بين الوجهين القبلي والبحري. وجاء في النهاية نسبة المعرفة بخدمات تنظيم الأسرة فوصلت إلى ٥٢% (٥٣.٤% في الوجه البحري، ٤٩.٦% في الوجه القبلي). وكان تقييم المستفيدين من هذه الخدمات إيجابياً بنسبة ٩٠.٤% (٩٢.٥% في الوجه البحري، و٨٦.٥% في الوجه القبلي).

تقدم هذه الأرقام والنسب صورة عن الوضع في الريف بالعام الذي أجريت فيه الدراسة الميدانية وهو فبراير - أبريل ٢٠١٨. ومن الضروري، إعادة إجراء البحث بشكل دوري لمعرفة التغيرات التي حدثت بفعل التدخلات الحكومية مثل فرص التشغيل من خلال المشروعات القومية، ونظام البطاقات التموينية، والإقراض لدعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، والمبادرات الرئاسية ١٠٠ مليون صحة، والمسح الشامل لطلاب المدارس للوقاية وعلاج الطفيليات وفحص الإصابة بالتقرم، وحملات الكشف عن سرطان الثدي لدى السيدات. وأشكر المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية على إجراء هذا البحث، والقائمين عليه وهم: د.كمال كامل، ود.إنعام عبد الجواد، ود.إحسان سعيد، ود.عادل سلطان، ود.أحمد عبد الموجود، ود.أحمد حسين، ود.محمد عبد المنعم.